حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg//
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

رودس والإسكندر الأكبر

علي إبراهيم علي*

قسم الأثار

المستخلص

تعد العلاقات بين رودس و الإسكندر واحدة من القضايا التاريخية الشائكة، وذلك لما حوته المصادر التاريخية الأدبية والوثائقية من معلومات يشوبها الغموض، فضلا عن ندرتها. ومن ثم لم يكن غريبا أن يختلف الباحثون حول ما ورد في هذه المصادر من نصوص تتعلق بموضوع تلك الدراسة، وكذلك حول مصداقيتها التاريخية، كما تشعب هذا النقاش حول التأويلات المختلفة لهذه النصوص. وبطبيعة الحال فإن الدارس لهذا الموضوع سيجد نفسه أمام سيل لا نهاية له من التساؤلات تتعرض لجوانب مختلفة من العلاقات بين رودس والإسكندر، وسنحاول جاهدين في هذه الورقة البحثية أن نعالج هذه الإشكاليات.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

تعد العلاقات بين رودس و الإسكندر واحدة من القضايا التاريخية الشائكة، وذلك لما حوته المصادر التاريخية الأدبية والوثائقية من معلومات يشوبها الغموض، فضلا عن ندرتها. ومن ثم لم يكن غريبا أن يختلف الباحثون حول ما ورد في هذه المصادر من نصوص تتعلق بموضوع تلك الدراسة، وكذلك حول مصداقيتها التاريخية، كما تشعب هذا النقاش حول التأويلات المختلفة لهذه النصوص. وبطبيعة الحال فإن الدارس لهذا الموضوع سيجد نفسه أمام سيل لا نهاية له من التساؤلات: ما هي طبيعة العلاقات بين رودس والإسكندر قبيل السيطرة المقدونية؟ هل اتسمت بالود أم العداء؟ وهل كانت الجزيرة حليفة للملك قبل معركة إسوس أم لا؟ وإن كانت كذلك فلم تأخرت عن اللحاق بركب الإسكندر؟ ومتى تمت تحديدا هذه السيطرة المقدونية على الجزيرة ؟ هل حدث ذلك أثناء حصار الإسكندر لمدينة صور أم قبل ذلك أم في إثره؟ ما هي دوافع الإسكندر لوضع حامية مقدونية في الجزيرة ؟ وهل أجلى الإسكندر بالفعل هذه الحامية عن الجزيرة كما يرجح البعض؟ وماذا عن نظام الحكم في الجزيرة خلال حكم الإسكندر، هل ما زال الأوليجاركيون يمسكون بزمام الأمور أم أن البساط قد سحب من تحت أقدامهم لصالح الديمقراطيين؟ هل كانت رودس عضوا في الحلف الكورنثي أم لا؟

تلكم مجموعة كبيرة من التساؤلات تتعرض لجوانب مختلفة من العلاقات بين رودس والإسكندر، وسنحاول جاهدين أن نعالج هذه الإشكاليات.

ولنبدأ بتناول التساؤل الأول: ما هي طبيعة العلاقات بين رودس والإسكندر قبيل السيطرة المقدونية؟ هل اتسمت بالود أم العداء؟ وهل كانت الجزيرة حليفة للملك قبل معركة إسوس أم لا؟ وإن كانت كذلك فلم تأخرت عن اللحاق بركب الإسكندر؟ فنظرا لصمت المصادر عن وجود علاقات واضحة بين الطرفين قبل معركة إسوس، فإن الأمر مطروح لنقاش واسع بين الباحثين حول طبيعة هذه العلاقات: فيرى البعض أن رودس كانت حليفة للإسكندر قبل معركة إسوس وأن نوعا من التحالف والتفاهم كان سائدا بين الطرفين. ويدللون على ذلك بأنه لو كانت هناك ثمة علاقات عدائية بين الطرفين لأوردته المصادر، نظرا لأهمية الجزيرة الاقتصادية.[١]

وهناك فريق آخر من الباحثين يرجح أن رودس كانت حليفة للفرس عندما عبرت قوات الإسكندر مضيق الهللسبونت عام ٣٣٤ ق.م.[٢] وأنه على الرغم من سقوط العديد من مدن آسيا الصغرى على وقع تقدم قوات الإسكندر، فإن الجزيرة لا زالت اسميا موالية للملك الفارسي (دارا الثالث) (Darius III)[٣]. ويستند هذا الرأي إلى عدة أسباب،أولها أن الوجود المستمر للأسطول الفارسي في مياه بحر إيجة، والذي كان تحت قيادة أحد القواد الروديسيين، قد شكل عقبة لأي محاولة مزمعة من قبل الإسكندر للسيطرة على الجزيرة[٤]. كذلك فإن رودس كانت بعيدة نسبيا عن مسرح الصراع في آسيا الصغرى بين الإسكندر والفرس، وأنها لم تعان كثيرا من هذه الحرب الدائرة[٥]، والتي لم تحسم بعد لأحد الطرفين، فلم تغامر إذن وتتعجل بقطع علاقتها بالفرس واللحاق بالإسكندر. ناهيك عن أن أثنين من القواد الروديسيين وهما: مينتور (Mentor) وميمنون (Memnon)، كانا من أهم القواد العسكريين في الإمبراطورية الفارسية والذين ساهما بشكل كبير في وقف تقدم القوات المقدونية[٦]. زد على ذلك فأن أواصر العلاقات بين الأوليجاركيين في رودس والإمبراطورية الفارسية[٧] دفعت الجزيرة إلى إتباع سياسة نفعية، فهي تنتظر ريثما تسفر الحرب عن الطرف المنتصر وتنضم إليه، لذلك انضمت إلى الإسكندر بعد ذلك، حينما رأت الإمبراطورية الفارسية ورقة خاسرة لا يمكن التعويل عليها[٨].

ومما لاشك فيه أن الرأي الأول يفتقر إلى أدلة قوية تدعمه، فليس هناك ثمة إشارة في المصادر تؤكد وجود علاقات ودية بين الإسكندر ورودس قبل معركة إسوس[٩]، كذلك فإن صمت المصادر عن ذكر علاقات عدائية بين الطرفين لا يؤكد، على العكس من ذلك، وجود علاقات تحالف بينهما. زد على ذلك فإن كل هذه المؤشرات السالف ذكرها تؤكد أن الجزيرة لم تخرج عن دائرة السيادة الفارسية قبل السيطرة المقدونية على الجزيرة.

كما يلاحظ أيضا أن الجزيرة قد تباطئت في الانضمام للإسكندر، وربما كانت هناك ثمة عوامل تفسر هذا التباطئ، أهمها: أن رودس تأبى الخضوع لقوى خارجية، حيث عانت الأمرين في القرن الرابع من جراء التناحر بين أثينا وأسبرطة للسيطرة على الجزيرة[١٠]. ومن الممكن أن كلا من مينتور وميمنون قد لعب دورا في تأخير دخول الجزيرة في رحاب السيادة المقدونية الجديدة.[١١]

على أية حال، بعد أن انتصر الإسكندر الأكبر في معركة إسوس، وبات جليا أن الأسطول الفارسي في حالة من الضعف والتفكك، وأنه لم يعد بالأسطول العتيد الذي يمكنه السيطرة على شرقي البحر المتوسط، راح الإسكندر يسيطر على قواعد الأسطول الفارسي الواحدة تلو الأخرى[١٢]. في ظل هذه الظروف السياسية الجديدة، وفي أثناء حصار الإسكندر لواحدة من هذه القواعد – وهي مدينة صور- أرسلت رودس سفارة مكونة من عشر سفن عام ٣٣٢ ق.م.[١٣]، لتقديم العون العسكري للإسكندر الأكبر[١٤]، ومحملة ببعض الهدايا القيمة[١٥]. ونشأ حول هذا الحدث تساؤلات بين الباحثين: هل ارتبطت هذه السفارة بشكل أو بآخر بالسيطرة المقدونية على الجزيرة ؟ ومتى تمت هذه السيطرة المقدونية؟ وما هي طبيعة السفن التي قدمتها الجزيرة للإسكندر؟

فيما يخص القضية الأولى، يرى فريق من الباحثين أن رودس انضمت للإسكندر قبل حصاره لمدينة صور وقبل سفارتها المذكورة، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أنه من غير المنطقي أن يكون انضمام رودس للإسكندر قد جاء بعد فترة طويلة من إرسال الجزيرة وفد على رأس سفن تساعده في الحصار، ويرجحون كذلك أن هناك خطأ تأريخي ورد عند كورتيوس (Curtius) بصدد هذا الأمر[١٦]، وفريق ثان من الباحثين يعتقد أن انضمام رودس إلى الإسكندر تم أثناء حصاره لمدينة صور وبالتزامن مع إرسال رودس لسفارتها عام ٣٣٢ ق.م.[١٧]، بيد أن هناك فريقا ثالثا يفترض أن رودس أرسلت أولا السفن إلى الإسكندر عام ٣٣٢ ق.م.، لمساعدته في حصار صور ، ثم انضمت رسميا إليه بعد سقوط صور عام ٣٣١ ق.م.[١٨]

وفي واقع الأمر فإن شيئا من الالتباس في المصادر ألقى بظلاله على هذا الجدل الدائر، حيث ذكر آريانوس (Arrianus) أن رودس أرسلت إلى الإسكندر عشر سفن أثناء حصاره لمدينة صور[١٩]:

''ἦκον δὲ ἐν ταῖς αὐταῖς ἡμέραις καὶ ἐκ Ῥόδου τριήρεις ἥ τε περίπολος καλουμένη καὶ ξὺν ταύτῃ ἄλλαι ἐννέα,''

"في تلك الأيام وصلت بعض السفن من رودس والتي اشتملت على السفينة الحامية وتسع سفن أخريات"

، بينما كورتيوس هو الذي ذكر أن رودس انضمت لحكم الإسكندر رسميا بعد سقوط مدينة صور عام ٣٣١ ق.م.[٢٠]:

"Sed Rhodii urbem suam portusque dedebant Alexandro."

"وفي الواقع فإن الروديسيين قد سلموا المدينة والميناء معا للإسكندر"

ولنبدأ بمعالجة الرأي الأول، فليس من الدقة في شيئ أن ننحي ما أورده كورتيوس جانبا وندعي أن خطأ تأريخيا تخلل إلى هذه الرواية، حيث يستند أصحاب هذا الرأي على

ما ذكره آريان بشان السفن الروديسية التي أرسلت إلى الإسكندر عند مدينة صور عام ٣٣٢ ق.م.، ويعتقدون أن الجزيرة على هذا النحو أعلنت خضوعها للإسكندر. لقد ذكر آريان بالفعل أن رودس أرسلت عشر سفن إلى الإسكندر، لكنه لم يتحدث البتة عن مسألة الخضوع السياسي للجزيرة، بينما كورتيوس هو الذي تحدث عن خضوع الجزيرة للإسكندر بعد سقوط مدينة صور . كذلك يعلل أصحاب هذا الرأي الخطأ عند كورتيوس – حسب ما يرون- أن حصار مدينة صور لم يبدأ إلا بعد وصول سفن رودس إلى الإسكندر، بما يوحي أن الإسكندر كان في أمس الحاجة إلى هذه السفن. وكيف لنا أن نتصور أن الإسكندر الأكبر، بما لديه من موارد وقوات عسكرية وبما استولى عليه من قواعد بحرية بعد معركة إسوس وتدهور الأسطول الفارسي، كان في انتظار هذه المساعدة العسكرية. لقد اشتهرت رودس بصناعة السفن واكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال، وربما أسهمت هذه السفن بعض الشيئ في العمليات العسكرية، لكن من الصعب أن نتصور أنها كانت القوة الفاعلة لحصار الإسكندر لمدينة صور.

أما أصحاب الرأي الثاني الذين يرون أن رودس خضعت للإسكندر أثناء حصار صور، فإن هذا الرأي لا يتماشى وما ذكره آريان وكورتيوس.

وفيما يخص أصحاب الرأي الثالث فإنه من المحتمل أن رودس، بما لديها من خبرة سياسية ودبلوماسية في التعامل مع القوى الكبرى، حاولت أن تفتح قنوات الاتصال بينها وبين الإسكندر دونما أن تجازف بقطع علاقتها مع الإمبراطورية الفارسية، كما حدث بعد ذلك في عامي ٣١٥و ٣١٢ ق.م. عندما قدمت لأنتيجونوس الأول (Antigonus Monophthalmus) بعضا من سفنها دونما أن تجازف بقطع علاقتها الاستراتيجية مع بطلميوس الأول (Ptolemaius). ومن ثم قد يبدو منطقيا أن تتبع رودس هذه السياسة القائمة على التوازن في علاقتها مع الطرفين. وبعد ذلك جاء سقوط مدينة صور – إحدى القواعد البحرية الهامة للفرس- فتغيرت الظروف كثيرا لصالح الإسكندر، بينما سار الأسطول الفارسي من سيئ إلى أسوأ، فبناء على كل ذلك لم تتردد رودس في إعلان خضوعها للسيد الجديد.

ننتقل الآن إلى معالجة الإشكالية الثانية المتعلقة بطبيعة السفن التي قدمتها رودس للإسكندر، حيث يرى البعض أن هذه السفن تمثل كل ما تمتلكه رودس من عتاد بحري، وبالتالي تكون قد قدمت أسطولها بالكامل إلى الإسكندر[٢١]. و يؤكد البعض أن وجود سفينة هامة بين هذه السفن، والتي تسمى (السفينة الحامية)، دليلا واضحا أن رودس سلمت نفسه لسلطان الإسكندر.[٢٢]

إلا أنه من المستبعد قبول هذا الرأي، فليس من المنطقي أن نؤكد أن رودس قدمت أسطولها بالكامل إلى الإسكندر في حين أنها لم تنضم إليه رسميا إلا بعد سقوط مدينة صور. ومن الأحرى أن نفترض أيضا أن رودس قد بدأت بفتح علاقات ودية مع الإسكندر، وأنها قد قدمت جزءا من أسطولها، وليس كل أسطولها، لمساعدته في حصار صور.

على أية حال،فقد أصبحت رودس جزءا من الإمبراطورية المقدونية الجديدة، وتم وضع حامية مقدونية هناك[٢٣]. وربما تكون هناك عدة دوافع تكمن وراء إرساء هذه القاعدة العسكرية، فقد تشكل حصنا دفاعيا ضد أي هجوم محتمل من الفرس[٢٤]، وقد تكون وسيلة لضمان الأمن والاستقرار في الجزيرة التي اشتهرت بالنزاعات الداخلية في الفترة التي سبقت مجيئ الإسكندر[٢٥]، فربما حرص الإسكندر على هذا الاستقرار السياسي بضمان بقاء الحامية المقدونية هناك[٢٦]. ويذهب البعض إلى القول بإن هذه الحامية لعبت دورا هاما في إقصاء الأوليجاركيين الذين كانوا يمسكون بزمام الأمور قبل الإسكندر وتربطهم علاقات

وطيدة مع الفرس[٢٧]، وبالتالي فهي تشكل الحماية اللازمة للحكومة الديمقراطية الجديدة الموالية للإسكندر من أي ثورات محتملة قد يشعلها الأوليجاركيون[٢٨].

ويفترض البعض أن بقاء هذه الحامية ما هو إلا إشارة جلية على الخضوع التام للجزيرة[٢٩]، وأن الإسكندر لم يكن لديه أي ثقة في حلفائه الروديسيين[٣٠]، ويدللون على ذلك بإن الحامية كانت لاتزال موجودة –كما يؤكد ديودوروس (Diodorus Siculus) - عند وفاة الإسكندر[٣١]، كما يرون أنه ليس من المنطقي أن نفترض أن الهدف من الحامية هو درء أي هجوم محتمل من الفرس، حيث تغيرت الأمور كثيرا بعد انهيار الأسطول الفارسي، ولم يعد الأمر يشكل خطرا كبيرا[٣٢].

وقد يكون هذا الرأي الأخير فيه شيئ من الصحة، لكنه ليس من الضروري الجزم بوجود علاقات عدائية بين الأسكندر ورودس، فقد بدأت العلاقات بين الطرفين بشكل ودي، بإرسال المساعدات العسكرية للمساهمة في حصار الإسكندر لمدينة صور . كما يرجح البعض – لدحض هذا الرأي السابق- أن رودس "وافقت" على وضع هذه الحامية العسكرية، وأنه لو كانت ثمة علاقات عدائية بين الطرفين، أو أن الإسكندر تدخل بالقوة لوضع هذه الحامية لترك هذا الصراع أصداءه في المصادر الأدبية، نظرا لأهمية الجزيرة السياسية والاقتصادية[٣٣].

وعلى ذكر مسألة الحامية العسكرية التي تركها الإسكندر فإن كورتيوس سجل حدثا مهما بهذا الصدد،فقد ذكر أن وفدا من جزيرة رودس حضر إلى بلاط الإسكندر في عام ٣٣١ ق.م. يجأرون بالشكوى من الحامية المقدونية،وأن الإسكندر من جانبه قد أحسن مقابلتهم ومنحهم جل مطالبهم[٣٤]:

"Rhodiorum et Chiorum legatos audit: Atheniensesvictoriam gratulabantur et, ut captivi Graecorum suis restituerentur, orabant, Rhodii et Chii de praesidio querebantur.Omnes aequa desiderare visi inpetraverunt."

"وقد استمع (الإسكندر) إلى وفود رودس وخيوس: والذين هنأوه بانتصاره على الأثينيين، وأيضا طلبوا منه تحرير السجناء الإغريق، كما تحدثوا إليه شاكين له من الحامية العسكرية في رودس وخيوس. وقد رأى أن يمنحهم كل ما طالبوا به "

واستنادا إلى هذا الحادث يرى بعض الباحثين أن الهدف من وراء هذا الوفد هو مطالبة الإسكندر بإجلاء الحامية العسكرية، وأن الأخير، بناء على ما ذكره كورتيوس أن الإسكندر قد وافق على كل مطالبهم، قد أجلاها بالفعل من الجزيرة. بينما يرفض آخرون هذا الاتجاه. ومن الأفضل أن نقسم الآراء في هذا السياق إلى ثلاثة آراء: فالبعض يرى أن الحامية المقدونية قد أجليت بشكل نهائي من الجزيرة، والبعض يرجح أنه قد تم إجلاء الحامية بشكل مؤقت إرضاء لمطالب الوفد الروديسي ثم وضعت في الجزيرة فيما بعد، أما الفريق الثالث فيرجح أن الحامية قد تم تقليصها فحسب.

وسنسرد الآن هذه الآراء بشئ من التفصيل، فأصحاب الرأي الأول يعتقدون أن الإسكندر كان متفهما للمضايقات الناتجة عن تواجد هذه الحاميات العسكرية في المدن اليونانية ومدى تأثيرها على حريتها، لذلك فإن الإسكندر كان يضع هذه الحاميات العسكرية حتى يستتب الأمن في هذه المدن، ثم يجليها إن لم يكن لوجودها داع[٣٥] . وبالتالي، فبعد هزيمة الفرس في معركة جاوجميلا وتفكك الأسطول الفارسي بعد ذلك[٣٦]، لم يعد هذا الأسطول يمثل أي تهديد لجزر بحر إيجة عامة ولجزيرة رودس بشكل خاص، لذلك حين وصل هذا الوفد الروديسي إلى الإسكدر يجأر بالشكوى من الحامية المقدونية، لم يرى الإسكندر أي بد من إجلاء هذه الحامية[٣٧]، حيث انتهت مهمتها لحماية الجزيرة أما من

الخطر الخارجي المتمثل في الأسطول الفارسي أو الخطر الداخلي المتمثل في تجدد نشوب الصراعات الداخلية. ويذهب البعض إلى القول بإن ديودوروس لم يكن مدققا حينما ذكر أن أهالي رودس قد طردوا الحامية المقدونية فور علمهم بنبأ وفاة الإسكندر عام ٣٢٣ ق.م.، يرجعون مصدر هذا الخطأ أنه ربما يكون هذا الحدث قد أدخل على ما كتبه ديودوروس بعد وفاته وأن النسخة الأصلية لدراسته لم يكن واردا بها هذا الحدث.

ولم يكتف الأمر عند حد التشكك في رواية ديودوروس فحسب، بل ذهب القول إلى أن رودس في أواخر حكم الإسكندر كانت خارجة عن سيطرته، استنادا إلى فرار أحد عبيد هاربالوس(Harpalus)، بعد مقتل الأخير، بالأموال والكنوز إلى الجزيرة ليحتمي من الإسكندر[٣٨].

قد يكون منطقيا أن نستنتج –رغم أن النص لم ينص صراحة على ذلك- من رواية كورتيوس أن الإسكندر قد أجلى الحامية المقدونية من الجزيرة استجابة لمطالب الوفد الروديسي، لكن هناك عقبة كبرى تحول بيننا وبين قبول هذا الرأي، ألا وهي راية ديودوروس التي تنص صراحة على أن أهالي رودس قد طردوا الحامية المقدونية بعد وفاة الإسكندر[٣٩]:

"δὲ τὴν Εὐρώπην Ῥόδιοι μὲν ἐκβαλόντες τὴν Μακεδονικὴν φρουρὰν ἠλευθέρωσαν τὴν πόλιν."

"وفي أوروبا فإن الروديسيين قد قاموا بطرد الحامية المقدونية وتحرير مدينتهم"

، وبالتالي فإن ما يفهم من هذه العبارة أن الحامية كانت لا تزال قائمة على أرض الجزيرة حتى ذلك الحين ولم يتم إجلاؤها. كما أنه ليس من المقبول أن نستبعد رواية ديودوروس بزعم أنها تفتقر الدقة وأنها أدخلت إلى عمل ديودوروس الأصلي من ناحية، ونحمل رواية كورتيوس عن الوفد الروديسي ما لا تحتمل.

وهناك فريق آخر من الباحثين يتبنى الرأي القائل أن الإسكندر قد أجلى الحامية المقدونية من الجزيرة ثم أعادها فيما بعد، محاولين بذلك التوفيق بين كورتيوس الذي ذكر أن الإسكندر وافق على كل مطالب الوفد الروديسي من ناحية، وبين ما ذكره ديودوروس أن الروديسيين قد أجلوا الحامية المقدونية بعد وفاة الإسكندر من ناحية أخرى[٤٠]. لكن ينبغي الإشارة إلى أن كورتيوس لم يذكر أن الحامية قد أجليت عن الجزيرة.

والرأي الثالث يرى أن الإسكندر، استجابة للوفد الروديسي ومظالمهم بخصوص الحامية، قد قلص من حجم هذه الحامية المقدونية[٤١]. ومن الممكن قبول هذا الرأي. وفي كل الأحوال فمن غير المنطقي أن نؤكد أن الإسكندر قد أجلى الحامية المقدونية تماما من الجزيرة وننحي رواية ديودوروس جانبا.

على أية حال، فقد آلت رودس إلى الإسكندر وأصبحت جزءا من الإمبراطورية المقدونية. وقد حدثت بعض التغييرات الهامة في رودس خلال حكم الإسكندر، فقد كان الأوليجاركيون-الموالون لكل من الفرس وحكام إقليم كاريا في آسيا الصغرى- على الجزيرة قبيل السيطرة المقدونية، وعند وفاة الإسكندر كانت تحكمها الحكومة الديمقراطية التي استمرت في حكم الجزيرة إبان العصر الهللينستي. وفي هذا السياق يبرز التساؤل حول من المسئول عن هذا التغير في نظام الحكم؟ البعض يرجح أن الديمقراطيين تحالفوا مع الإسكندر وأطاحوا بالأوليجاركيين[٤٢]، والبعض الآخر يفترض أن انقلابا عسكريا شهدته الجزيرة كان مرد هذا التطور[٤٣]، لاسيما أن الأوليجاركيين قد اضمحل نفوذهم بعد الهزائم المتلاحقة للإمبراطورية الفارسية، مما حدى بالبعض ان يعتقد أن الحامية ذاته هي التي أطاحت بالأوليجاركيين[٤٤].

ومع ذلك يعتقد البعض أن رودس احتفظت بحكومتها خلال عهد الإسكندر، أن شيئا من هذه الافتراضات التي استنتجها الباحثون لم يحدث على الإطلاق[٤٥].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه إجماع بين الباحثيين أن سياسة الإسكندر تجاه المدن اليونانية عامة ورودس خاصة كانت قائمة على إحياء الحكومات الديمقراطية المعادية للفرس والحد من نفوذ الأوليجاركيين الموالين للفرس[٤٦]، مع الأخذ في عين الاعتبار خلق مناخ من الاستقرار السياسي يضمن عدم تجدد النزاعات الداخلية[٤٧]، والعمل على المصالحة بين هؤلاء وأولئك ، مما حدى بأحد الباحثين أن يعتقد "أن الإسكندر يعتبر مؤسس هذه الديمقراطية المعتدلة في رودس"[٤٨].

وننتقل الآن إلى مسألة أخرى وهي انضمام رودس إلى الحلف الكورنثي، فيبدو أنه من الصعب التكهن بإجابة واضحة، نظرا لصمت المصادر عن هذا الأمر[٤٩]. ومع ذلك يعتقد البعض أنه من المستبعد أن تكون رودس جزءا من هذا الحلف[٥٠]، في حين يرجح البعض أن الموضوع برمته ليس له أهمية تذكر[٥١].

ومن القضايا الهامة التي أثارت جدلا واسعا بين الباحثين هي قضية التأثير المحتمل للإسكندر على دستور جزيرة رودس. و أول من أثار هذه القضية هو الباحث الإيطالي "كراتللي" (Carratelli) الذي سرد مجموعة كبيرة من الحجج والبراهين لتأييد وجهة نظره، وأولها أن معظم المصادر- والنقوش منها على الأخص- المتعلقة بدستور الجزيرة تعود إلى عصر الإسكندر أو ما بعد ذلك، وقلما أن نجد منها ما يعود إلى ما قبل السيطرة المقدونية على الجزيرة[٥٢].

ومن المحتمل أن هذا الدستور الجديد قد حرص على تطبيق مبدأ الوحدة السياسية بين مدن الجزيرة الثلاثة – كاميروس (Camirus) ولينـدوس (Lindus) وإياليسوس(Ialysus)- والمصالحة بين الطرفين المتنازعين –الديمقراطيين والأوليجاركيين- مع الحفاظ على قدر كبير من لاستقلالية للمدن الثلاثة التي شملها الدستور.

وإذا ما تتبعنا –في عجالة- الأحوال السياسية التي شهدتها رودس قبل الإسكندر، سنجد أنه من الصعوبة بمكان أن نرد نشأة هذا الدستور إلى الفترة التي سبقت سيطرة الإسكندر على الجزيرة[٥٣].

لقد شهدت رودس في الفترة ما بين ٤٢٢ و٣٣١ ق.م. حكومتين ديمقراطيتين كل منهما كان مشحونا بالاضطرابات والقلاقل الداخلية، وبالتالي انعدم خلالهما الاستقرار السياسي الملائم لنشأة وصياغة هذا الدستور. كما أن الحكومات الأوليجاركية التي شهدتها تلك الفترة لم تنج هي الأخرى من هذا التطاحن الداخلي، ولم يعمل الأوليجاركيون على تقديم أية تنازلات مرضية للديمقراطيين[٥٤].

علاوة على ذلك، فإنه لمن المستبعد أن يكون الفاتح المقدوني الذي حرص على الاستقرار الداخلي للعديد من المدن اليونانية قد أسقط رودس من حسبانه. ومن المرجح أن فترة الحكم المقدوني للجزيرة قد فرضت مناخا من الاستقرار السياسي وأجبرت الأوليجاركيين على التعاون مع الديمقراطيين، مما أسهم في خلق مصالحة حقيقية ساعدت في تكوين وصياغة هذا الدستور، وربما كان الإسكندر نفسه هو المسؤل عن هذا التطور[٥٥].

ومن الملاحظ أن التوازن الاجتماعي الذي شهدته رودس في العصر الهللينستي بين كل من عامة الشعب والطبقات الأرستقراطية والتجار الأثرياء يعد انعكاسا واضحا للدستور الروديسي من ناحية، ويحاكي سياسة الإسكندر تجاه المدن اليونانية من ناحية أخرى، والمتمثلة في –كما أسلفنا- في التصالح والاستقرار السياسي المؤدي للاعتدال والاستقرار الاجتماعي[٥٦].

وهناك عامل آخر يؤكد علاقة الإسكندر بدستور رودس، وهو أن دستور مدينة الإسكندرية –الذي ربما تكون أفكارومبادئ الفاتح المقدوني قد تركت آثارها عليه، إن لم يكن هو نفسه قد لعب دورا في تشكيله- يكشف لنا عن تقارب شديد مع نظيره الروديسي لدرجة أن شذرة من هذا الدستور السكندري قد اعتبرها الباحثون لفترة طويلة جزءا من الدستور الروديسي. وهذه الشذرة تؤكد وجود بعض المؤسسات الديمقراطية في مدينة الإسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد مماثلة إلى حد ما بمثيلاتها في رودس[٥٧].

كما أنه من الجائز أن نتسائل هل كانت هناك علاقة بين الدستور المختلط الذي تميزت به جزيرة رودس وبين دور الإسكندر في تكوينه. وقد كان الأخير متأثرا بتعاليم أستاذه أرسطو الذي تمحورت قدر من كتاباته حول الدستور المختلط. ربما استفاد الإسكندر من تعاليم أرسطو ووجد فيها منهلا خصبا لفهم العالم الإغريقي وأداة فعالة في الدعاية السياسية[٥٨].

وعلى هذا النحو قدم الباحث الإيطالي "كراتللي" مجموعة من التساؤلات والاستنتاجات الجادة والتي قد ترجح وجود علاقة بين الإسكندر الأكبر والدستور الروديسي. ولم يكتف هذا الباحث بذلك فحسب، بل قدم أيضا مجموعة من الأدلة التاريخية لدعم نظريته.

فهناك نقشان وثيقا الصلة بهذا الموضوع، أولهما من مدينة ليندوس بجزيرة رودس ويعود إلى فترة حكم الإسكندر[٥٩]، ويظهر فيه إشارة هامة إلى "قوانين الرديسيين" ، وتعد هذه أول إشارة تذكر عن قوانين رودس في المصادر الوثائقية، كما يشير النقش إلى جهاز إداري يطلق عليه "الماستروي ". وثانيهما من مدينة كاميروس بجزيرة رودس[٦٠] ويسجل بعض الإصلاحات الإدارية التي تمت –كما ورد حرفيا في النقش- وفقا لقوانين الروديسيين.

بناء على ما تم عرضه من تساؤلات واستنتاجات وكذلك الأدلة المصدرية استنتج الباحث "كراتلي"- متبعا بذلك الفكرة التي نادى بها الباحث (فان جلدر) ((Van Gelder[٦١]، ومؤكدا لاستنتاج الباحث (بلينكنبرج) (Blinkenberg)[٦٢] أن هناك صلة ين القوانين التي ذكرت في نقش مدينة ليندوس والقوانين التي ذكرت في نقش مدينة كاميروس، وجامعا لبعض الإشارات المتفرقة عن الموضوع والتي أوردها الباحث (بنديكستون) (Benedikston)[٦٣] والباحث (موملیانو) (Momigliano)[٦٤]- من ذلك استنتج الباحث (كراتللي) أن هذه القوانين التي ذكرت في تلك النقوش إنما تشير إلى مجموعة كاملة من النصوص القانونية التي جمعها دستور ينظم الأمور الإدارية والاقتصادية والدينية الخاصة بالمدن الثلاثة لجزيرة رودس[٦٥]- إياليسوس وكاميروس وليندوس- والي أعطى بدوره قدرا كبيرا من الاستقلالية لهذه المدن الثلاثة وأجهزتها الإدارية المختلفة[٦٦].

هذا، فضلا عن بعض الأدلة الأخرى التي أشار إليها الباحث الإيطالي، فقد حدث في عام ٣٢٥ ق.م. تطورا هاما في بعض المؤسسات الدينية في رودس، حيث أن كهنة ديونيسوس هيبوس أصبحوا يتولون منصب الكهانة سنويا بدلا من كونهم يتولونه مدى الحياة في السابق، وربما كان هذا التغير متماشيا مع الروح الديمقراطية التي سادت دستور الجزيرة[٦٧].

كما يلاحظ أن نقش مدينة ليندوس ترد فيه إشارة إلى المواطنين، بجانب أسمائهم وأسماء عائلاتهم، بألقاب هؤلاء المواطنين، وهذه الإشارة لما نجدها في الوثائق الرسمية الروديسية[٦٨]. وربما كان هذا الأمر لا يرتبط بشكل مباشر بالدستور الروديسي، إلا أن الباحث "كراتللي" رأى فيه جزءا من مجموعة من الدلائل التي تشير إلى بعض التغيرات التي شهدتها الجزيرة خلال حكم الإسكندر.

وعلى هذا النحو، قدم "كراتللي" –بناء على الأدلة والاستنتاجات السابق- نظريته، والتي مفادها أن الإسكندر-بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- أثر أو ساعد في تشكيل الدستور الروديسي.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن أحد الأستاذ (فريزر)(Fraser)يرفض هذه النظرية ويقلل من شأن ما اعتمد عليه (كراتللي) من أدلة واستنتاجات لدعم نظريته. أولا فيما يخص نقش مدينة ليندوس الذي ورد فيه ذكر (الماستروي)(Mastroi)، يعلق (فريزر) قائلا: " اعتمادا على الأدلة النقشية وأيضا على بعض الشواهد الخاصة بالنص ذاته فإنه مما لا شك فيه، كما اقترح (كراتللي) بشكل صحيح، أن هذا النقش يعود إلى النصف الثاني من القرن الرابع (٣٣٩-٣٢٦ق.م.)[٦٩].

وبالرغم من أن (فريزر) قد أتفق مع(كراتللي) بهذا الشأن، إلا أنه يختلف معه في وجود أي أهمية تاريخية لهذا الأمر، ويدلل على هذا بالإشارة إلى نقش آخر ينتمي لفترة زمنية مختلفة نسبيا (٣٨٠ ق.م.)، ويؤكد أن هذا النقش الأخير يحوي الإشارة إلى (الماستروي). وفي حقيقة الأمر فإن هذا النقش الذي يشير إليه (فريزر) لا يحمل أي ذكر بخصوص (الماستروي)، كما أن به كسر في أعلاه. ومع ذلك يستغل (فريزر) هذا الكسر ليؤكد أن الفراغ المتروك من الممكن أن يملأ بمصطلح الماستروي، معتمدا في ذلك على تأكيد ناشري النقش بأنه "من يستطيع أن يشك في أن النقش يحوي مصطلح الماستروي"[٧٠]. وفي الحقيقة فإن ما ذكره (فريزر) ليس بالدليل الكافي ولا بالرد المنطقي لدحض نظرية (كراتللي)، ناهيك عن أن الأمر برمته مبني على التخمين وليس الدليل.

ويستطرد (فريزر) معلقا على (كراتللي) في مسألة ذكر الألقاب الخاصة ببعض المواطنين في نقش مدينة ليندوس: " إن ملاحظة كراتللي، أن هذا النقش يعد أقدم النقوش التي يرد فيها ذكر لألقاب المواطنين، تبدو صحيحة" . ومع ذلك يعتقد أنه لا يمكن أن نستخلص أي حقائق تاريخية من هذا الأمر[٧١].

أما فيما يخص مسألة التطور الذي طال منصب كهانة ديونيسوس هيبوس، فيرد قائلا:" شهدت رودس حوالي عام ٣٢٥ ق.م. تغيرا ملحوظا في قوائم كهنة ديونيسوس هيبوس، حيث أن الكهنة أصبحوا يتولون منا صبهم كل عام بدلا من كونهم يشغلونها مدى الحياة. إن (كراتللي) محق أيضا في هذا الشأن"[٧٢] .

وفي الختام استنتج (فريزر) أنه : " قد يبدو أن الإسكندر ليس له دور في هذه التغيرات، أيا كانت طبيعتها الدقيقة"[٧٣] ويعلق على القضية برمتها على أنها " مسألة اجتهاد شخصي"[٧٤] .

وقد يبدو أن شيئا من التناقض قد خالج الآراء والحجج التي دحض بها (فريزر) آراء (كراتللي)، فهو يتفق مع هذه الأدلة وصحتها وتأريخها من ناحية، ولكن لا يرى لها أي أهمية تاريخية من ناحية أخرى، مستبعدا بذلك وجود أي دور للإسكندر في صياغة دستور الجزيرة. ومن الوارد أن نتفق أو نختلف حول صلة هذه التطورات المباشرة أو غير المباشرة بالإسكندر، لكنه من المؤكد أنها تمت – حسب تاريخ النقوش والتي اتفق عليها (فريزر) نفسه- خلال سيطرة الإسكندر على جزيرة رودس.

كما أن هناك نفر من الباحثين يعتقدون أنه من المؤكد أن تأسيس وصياغة دستور رودس قد تم في فترة ما قبيل وفاة الإسكندر، حيث لا يبدو أن هناك أية تطورات حاسمة طرأت على هذا الدستور بعد وفاة الإسكندر عام ٣٢٣ ق.م. علاوة على ذلك، فإن الفترة العصيبة التي جابهتها رودس في القرن الرابع –كما أشرنا من قبل- من تناحر القوى الخارجية للسيطرة على الجزيرة وانخراط الأطراف السياسية في الجزيرة في ثورات واضطرابات الأمر الذي يستبعد معه وجود أي حالة من الاستقرار السياسي تساعد على

إتمام هذا الدستور، وعلى النقيض من هذا فإن فترة الحكم المقدوني للجزيرة فرضت هذا الاستقرار والاعتدال السياسي الذي أجبر الأوليجاركيين على التعاون مع الديمقراطيين، وإتمام المصالحة السياسية بين الفرقاء[٧٥].

ويمكن القول أن هذا الرأي الأخير قد يكون فيه شيء من الحقيقة التاريخية التي تشير إلى دور محتمل للإسكندر الأكبر على بعض التغيرات الإدارية التي شهدتها جزيرة رودس.

Abstract

Rhodes and Alexander the Great

By Ali Ibrahim Ali

The relationship between Alexander the Great and Rhodes is one of the most debated historical issues; because what existed in the tradition on the subject is very scarce and very confused. Therefore, the scholars disagree on every bit of information regarding our topic in these sources, on its historicity, and on its interpretation. So any researcher will deal with this topic would be encountered with a bombarded series of questions regarding many aspects of the relations between Rhodes and Alexander the Great. I will try in this paper to deal and find satisfactory solutions to these problems.

الهوامش

[١] Tarn ١٩٤٨, II, p.٢١٤-٥.
[٢] Hauben ١٩٧٧, p٣٠٧.
[٣] Berthold ١٩٧٧, p.٤٦.
[٤]Torr, ١٨٨٥,p.١٢; Bertold ١٩٧٧, p.٤٦ .
[٥]Van Gelder ١٩٠٠, p.٩٨-٩٩.
[٦]Berthold ١٩٧٧, p.٤٥-٦.
[٧] Wiemer ٢٠٠٢, p.٦٢.
[٨] Chamoux ٢٠٠٢, p.١٧.
[٩] Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٧.
[١٠] Rice ١٩٩٤, p.٨٣.
[١١] Rice ١٩٩٤, p.٨٣.
[١٢] Weimer ٢٠٠٢, p.٦٣; Berthol ١٩٧٧, p.٤٥; Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٧.
[١٣] Arrian, Annabasis, II, ٢٠, ٢.
[١٤] Gelder ١٩٠٠, p.٩٨.
[١٥] Plutarch, Alexander, ٣٢.٨-١١.
[١٦]Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٨, n.٧.
[١٧]Fraser ١٩٥٢, p.١٩٩-٢٠٠.
[١٨]Torr ١٨٨٥, p. ١٢; Hammond and Walbank ٢٠٠٣, p.٨٢.
[١٩] Arrian, ٢, ٢٠, ٢.
[٢٠] Curtius, ٤,٥,٩.
[٢١] Gaertringen ١٩٣١, col. ٧٧٧.
[٢٢] Rice ١٩٩٤, p.٨٧-٨٨.
[٢٣] Cuttius, ٤, ٨, ١٢; Diodoros, ١٨,٨,١.
[٢٤] Tarn ١٩٤٨, II, p.٢١٥; Worthington ٢٠٠٠, p.١٦٢.
[٢٥] Gelder ١٩٠٠, p.٩٩; Worthington ٢٠٠٠, p.١٦٢.
[٢٦] Berthold ١٩٧٧,p.٤٧.
[٢٧] Weimer ٢٠٠٢, p.٦٣.
[٢٨] Rice ١٩٩٤, p.٨٥.
[٢٩] Weimer ٢٠٠٢, p.٦٢.
[٣٠] Rice ١٩٩٤, p. ٨٤.
[٣١] Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٩, n.١٦.
[٣٢] Hauben ١٩٧٧, p.٦٣.
[٣٣] Tarn ١٩٤٨ II, p.٢١٥.
[٣٤] Curtius, ٤,٨,١٢-١٣.
[٣٥] Worthington ٢٠٠٠, p.١٦٢; Hammond and Walbank ٢٠٠٣, p.٨٢.

[٣٦] Carratelli ١٩٤٩, p.١٦٢.
[٣٧] Tarn ١٩٤٨, II, P.٢١٥.
[٣٨] Tarn ١٩٤٨, p.٢١٤-٢١٥.
[٣٩] Diodoros, ١٨,٨,١.
[٤٠] Fraser ١٩٥٢, p.٢٠٠-٢٠١.
[٤١] Gelder ١٩٠٠ p.٩٩; Gaertringen ١٩٣١, col.٧٧٧; Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٨-٩; Weimer ٢٠٠٢, p.٦٥.
[٤٢] Berthold ١٩٧٧, p.٤٦.
[٤٣] Rice ١٩٩٤, p.٨٤.
[٤٤] Weimer ٢٠٠٢, p.٦٣.
[٤٥] Tarn ١٩٤٨, II, P.٢١٥.
[٤٦] Gelder ١٩٠٠, p.٩٩; Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٦٧-١٧٠; Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٨; Berthold ١٩٧٧, p.٤٧; Rice ١٩٩٤, p.٨٣; Weimer ٢٠٠٢, p.٦٣; Hammond and Walbank ٢٠٠٣, p.٨٢.
[٤٧] Carratelli ١٩٤٩, p.١٧٠.
[٤٨] Gelder ١٩٠٠, p.٩٩.
[٤٩] Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٨.
[٥٠] Hammond and Walbank ٢٠٠٣, p.٨٢.
[٥١] Hauben ١٩٧٧, p.٣٠٨.
[٥٢] Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٥٤-١٥٦.
[٥٣] Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٥-١٥٨.
[٥٤] Carratelli ١٩٤٩, p. ١٥٨.
[٥٥] Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٦٦-١٦٨.
[٥٦] Carratelli ١٩٤٩, p.١٦٧.
[٥٧] Carratelli ١٩٤٩, p.١٦٨.
[٥٨] Carratelli ١٩٤٩, p.١٧٠.
[٥٩] IG XII ٢ ٧٦١.
[٦٠] IG XII , ٦٩٤.
[٦١] Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٥٨-٩.
[٦٢] Gelder ١٩٠٠, p.٩٩.
[٦٣] Cf., Blinkenberg ١٩٣٧.
[٦٤] Cf. Benedikston ١٩٤٠.
[٦٥] Cf. Momigliano ١٩٣٦.
[٦٦] Carrateli ١٩٤٩, p.١٥٩.
[٦٧] Carratelli ١٩٥١, p.٧٧.
[٦٨] Carratelli ١٩٤٩, pp. ١٥٩-١٦٠.
[٦٩] Fraser ١٩٥٢, p.١٩٤.
[٧٠] Fraser ١٩٥٢, p. ١٩٥.
[٧١] Fraser ١٩٥٢, p. ١٩٨.
[٧٢] Fraser ١٩٥٢, p. ١٩٨.
[٧٣] Fraser ١٩٥٢, p. ٢٠٦.
[٧٤] Fraser ١٩٥٢, p. ١٩٣.
[٧٥] Berthold ١٩٧٧, p.٤٨; Ppaachristodoulou ٢٠٠٠, pp.٣٨-٩.

-قائمة المصادر والمراجع:

-Benedikston, J., "chronologie de deux listes de Prêtes Kamireéns", in: Danske Videnskab selskab, Archaeol. Kunsthistor. Medd., II, ٦, ١٩٤٠.
-Berthold, R.M., "Fourth Century Rhodes", Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte, Bd. ٢٦, H. ٣.
-Blinkenberg, G., "Les Prêtes de Poseidon Hippios", in: Danske Videnskab selskab, Archaeol. Kunsthistor. Medd., II, ٢, ١٩٣٧.
-Carratelli, G. P., "Alessandro e la Costituzione Rodia", Parola dello Passato, ٤, ١٩٤٩.

-Carratelli, G. P., "la formazione dello Stato Rodio", Studi Classici e oriental, V. ١, Pisa University Press S.R.I, ١٩٥١.
-Chamoux, F., Hellenistic Civilization, trans:Roussel, M.), Blackwell Publishing, ٢٠٠٢.
-Curtius Rufus, Historiae Alexandri Mgni.
-Dessel, P. V., "Rhodes, Alexander and the Diadochi from ٣٣٣-٣٣٢ to ٣٠٤ B.C.", Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte, Bd. ٢٦, H. ٣ (٣rd. Qtr., ١٩٧٧).
-Diodorus Siculus. Bibliotheca Historica .
-Flavii Arriani, Anabasis Alexandri.
-Fraser, P. M., "Alexander and the Rhodian Constitution", Parola dello Passato, ٧, ١٩٥٢.
-Gaertringen, H. V., "Rhodos", in: Paulys Raelencyclopädie Der Classischen Altertumswissenschaft, Supllementband V, Alfred Druckenmüller Verlag in Stuttgart, ١٩٣١.
-Gelder, H. V., Geschichte der Alten Rhodier, Haag: Martinus Nijhoff, ١٩٠٠.
-Momigliano, V., "Una riforma costituzione di Camiro", in: Rivisto di Filolgia Classico, XIV, ١٩٣٦.
-N. G. L. Hammond, "Alexander and the Greeks Relations with the Greek states", in: Alexander the Great A Reader, ed. Worthington, I., Routledge, ٢٠٠٣.
-N. G. L. Hammond, The Genius of Alexander the Great.
-Ppachristodoulou, I., "The Rhodian Demes within the framework of the function of the Rhodian state", in: Hellenistic Rhodes Politics Culture and Society, eds, Gabrielsen et al., Studies in Hellenistic Civilization, ٩, Aarhus University Press, ٢٠٠٠.
-Rice, R. S., The Rhodian Navy: The Proper application of limited force, Ph.D. dissertation, University of Pennsylvania, ١٩٩٤.
-Tarn, W. W., Alexander the Great, Volume ٢ (Sources of Studies), Oxford University Press, ١٩٤٨.
-The Oxford Classical Dictionary, Oxford University Press, ١٩٤٨.
-Torr, C., Rhodes in Ancient Times, Cambridge University Press, ١٨٨٥.
-Weimer, H. U., Krieg Handel und Piratirie Untersuchungen zur Geschichte des Hellenistischen Rhodos, Akademic Verlag, ٢٠٠٢,
-Worthington, I, by the spear Philip II Alexander the Great and the rise and fall of the Macedonian Empire.